



المحفظة الوطنية للأوراق المالية

إعدادات قسم الدراسات والأبحاث

هاتف: +962 6 5673 101

فاكس: +962 6 5688 793

البريد الإلكتروني: info@mahfaza.com.jo

2008	2007	2006	2005	نسب السوق
1.13	0.83	1.05	0.84	أرباح السهم الواحد (دينار) EPS
7.34	11.56	9.14	7.77	القيمة السوقية إلى الأرباح (مرة) P/E
3.51	3.08	2.85	2.30	القيمة الدفترية للسهم (دينار) BV
2.36	3.11	3.36	2.82	القيمة السوقية إلى الدفترية (مرة) P/B
100%	70%	60%	50%	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار) DPS
12.1%	7.3%	6.3%	7.7%	الموزعة إلى سعر السهم الأرباح % Div.
				معلومات عن السهم :
7.51 - 9.89				أعلى وأدنى سعر إغلاق خلال عام (دينار)
8.29	9.60	9.59	6.50	سعر الإغلاق
JDFS				رمز الشركة في بورصة عمان
%81				نسبة ملكية كبار المساهمين من رأسمال
نائب الرئيس/ الأئمة سهى كرادشة				رئيس مجلس الإدارة
هيثم عبد المجيد المجالي				المدير العام
28 أيلول 1996				تاريخ التأسيس
				النسب المالية :
7.4	7.0	5.3	10.1	نسبة التداول (مرة)
15.1	12.9	11.6	9.0	رأس المال العامل (مليون دينار)
1.5	1.2	1.4	1.5	معدل دوران الموجودات المتداولة (مرة)
32.5	24.2	40.2	60.6	معدل دوران المدينون (مرة)
28.2%	29.6%	29.1%	30.1%	هامش الربح التشغيلي %
27.2%	22.6%	29.5%	31.4%	العائد إلى الموجودات %
32.2%	26.9%	36.8%	36.3%	العائد إلى حقوق الملكية %
				البنود الرئيسية للميزانية وبيان الدخل (مليون دينار)
3.2	3.3	3.5	3.4	الموجودات الثابتة - بالصافي
17.5	15.1	14.3	10.0	الموجودات المتداولة
20.8	18.4	17.8	13.3	مجموع الموجودات
3.2	3.0	3.5	1.8	مجموع المطلوبات
5.0	5.0	5.0	5.0	رأس المال المكتتب والمدفوع
17.6	15.4	14.3	11.5	مجموع حقوق المساهمين
5.6	4.2	5.2	4.2	صافي ربح الشركة

لمحة عن الشركة:

تأسست شركة الأسواق الحرة الأردنية بتاريخ 28 أيلول 1996 كشركة مساهمة عامة، برأسمال 5 مليون دينار. ويتمثل النشاط الرئيسي لشركة الأسواق الحرة الأردنية بإنشاء وتأسيس وإقامة وتشغيل واستثمار الأسواق الحرة في المعابر الحدودية وأي منطقة تسمح بها السلطات الرسمية. ومن الجدير ذكره أن الشركة تمتلك 100% من مجموع الحصص في شركة الأسواق الحرة الأردنية العالمية ذ.م.م التي تأسست بتاريخ 1 تشرين الثاني 1999 ويبلغ رأسمالها 30 ألف دينار تقع في داخل المنطقة الحرة المطار، هذا بالإضافة إلى امتلاكها 100% من شركة الأسواق الأولى ذ.م.م التي يبلغ رأسمالها 30 ألف دينار والتي تتمثل غايتها بالاستيراد والتصدير والاستثمارات العامة وتقع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ولا تواجه الشركة أية منافسة ضمن أسواقها الرئيسية حيث أن الشركة حاصلة على حق الانفراد في إقامة أسواق حرة على المعابر البرية والموانئ البحرية الأردنية لمدة عشر سنوات مقابل دفع 4 ملايين دينار للخرينة العامة تم دفعها على ثلاثة أقساط حتى نهاية عام 2003، وقد تم فرض رسم بدل خدمات بواقع 8% على مبيعات الشركة اعتباراً من 1 أيلول 2001. وقد حصلت الشركة على شهادة الأيزو (9001) بتاريخ 1 كانون الأول 2000، وقد تم تجديد هذا الامتياز في أوائل هذا العام عشرة سنوات أخرى.

وتركزت مشتريات الشركة على شركة (Philip Moris) في عامي 2005 و2006 حيث شكلت المشتريات منها ما نسبته 41%، 57% على التوالي من إجمالي المشتريات، واعتمدت على شركة القوس للتسويق والتوزيع في المشتريات خلال عامي 2007 و2008، حيث شكلت المشتريات منها ما نسبته 31%، 42% على التوالي من إجمالي مشتريات الشركة. أما المبيعات فلا يوجد عميل محدد تزيد المبيعات له عن 10%.

وبلغ عدد الموظفين خلال سنوات الدراسة 253، 262، 281، 297 على التوالي، وذلك جراء التوسعة في خدماتها التي تقوم بها الشركة في فروعها في كل عام.

ومن خلال الاطلاع على البيانات المالية الموحدة للأعوام 2005 – 2008 لشركة الأسواق

الحرة الأردنية نلاحظ ما يلي:

قائمة الدخل:

يبين جدول رقم (2) إيرادات الشركة بأنواعها والمصاريف المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى إجمالي ربح الشركة وصافي الربح خلال سنوات الدراسة:

الجدول رقم (2)				
2008	2007	2006	2005	
30,323,350	21,862,548	25,701,120	19,967,605	المبيعات
2,350,176	1,680,744	2,013,404	1,589,803	بدل خدمات للخزينة العامة
19,436,865	13,719,372	16,218,998	12,362,279	تكلفة المبيعات
8,536,309	6,462,432	7,468,718	6,015,523	إجمالي الربح
(2,889,986)	(2,310,405)	(2,224,535)	(1,833,314)	مجموع المصاريف والإيرادات الأخرى
5,646,323	4,152,027	5,244,183	4,182,209	صافي ربح (خسارة) السنة
64.1%	62.8%	63.1%	61.9%	تكلفة المبيعات/المبيعات

المبيعات:

تتكون مبيعات الشركة من السلع الأجنبية المستوردة والسلع المحلية في الأسواق الحرة التابعة للشركة وفروعها التي يبلغ عددها 14 فرع موزعة في مختلف مناطق المملكة وعلى الحدود البرية والبحرية للمملكة الأردنية الهاشمية، وبطبيعة الحال نجد ان قيمة المبيعات مرتبطة بعدد المسافرين سواء القادمين او المغادرين من وإلى المملكة. ونلاحظ ارتفاعاً في مبيعات الشركة خلال عام 2006 بنسبة 28.7% ولتصل قيمتها إلى 25.7 مليون دينار نهاية العام، فيما انخفضت في عام 2007 بنسبة 15% ولتسجل نهاية العام ما قيمته 21.9 مليون دينار ويعود ذلك الانخفاض الى تراجع مبيعات السجائر بنسبة 26% في ذلك العام مقارنة مع نفس الفترة من عام 2006 بسبب تطبيق مواصفة وزارة الصحة بطباعة التحذير الصحي على علب السجائر مما عكس ردود فعل سلبية لدى المسافرين اعتقاداً منهم ان السجائر ليست من الموردين الأصليين. ولكن عوضت الشركة هذا الانخفاض خلال عام 2008 لترتفع مبيعاتها لتسجل نهاية العام ما قيمته 30.3 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 38.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2007.

تكلفة المبيعات:

وتمثل تكلفة السلع الأجنبية والمحلية التي تبيعها الشركة والتي كانت ملازمة لسلوك المبيعات من حيث الارتفاع والانخفاض فقد ارتفعت خلال عام 2006 لتسجل نهاية العام ما قدره 16.2 مليون دينار مقارنة مع 12.4 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2006، أما في عام 2007

انخفضت بنسبة 15.44% مسجلة نهاية العام 13.7 مليون دينار، فيما بلغت نهاية عام 2008 ما قيمته 19.4 مليون دينار مرتفعة بنسبة 41.8%.

تكلفة المبيعات/المبيعات:

نلاحظ أن تكلفة المبيعات إلى المبيعات تراوحت ما بين 62% و 64% حيث حافظت الشركة على معدلها خلال سنوات الدراسة ليبلغ معدلها خلال سنوات الدراسة 63%، وهذا يعتبر مؤشر جيد على أداء الشركة التشغيلي حيث بقيت هذه النسبة متذبذبة في نطاق ضيق لا يتعدى 2% رغم ارتفاع المبيعات في كل عام باستثناء عام 2007 التي انخفضت فيه المبيعات كما ذكر أنفا وبالرغم من ذلك حافظت أيضا على هذه النسبة في ذلك العام، حيث ترتفع مبيعات الشركة ليس من جراء ارتفاع أسعار سلعها بل من ارتفاع كمية السلع المباعة.

بدل خدمات للخرينة العامة:

وهذه تمثل نسبة 8% من المبيعات التي فرضتها الحكومة لقاء الامتياز الذي تتمتع به الشركة كرسوم بدل خدمات. وبالتالي فان قيمة هذا البند ذات علاقة طردية بقيمة مبيعات الشركة.

إجمالي الأرباح:

تتمثل إجمالي الأرباح بقيمة المبيعات مطروح منها تكلفة لمبيعات وبدل خدمات للخرينة العامة في كل عام، وقد ارتفعت قيمة إجمالي الأرباح خلال عام 2006 بنسبة 24.2% لتسجل ما قيمته 7.5 مليون دينار نهاية العام، ولكنها انخفضت خلال عام 2007 جراء انخفاض المبيعات في ذلك العام كما ذكر سابقا في بند المبيعات لتسجل نهاية العام ما قدره 6.5 مليون دينار فيما عاودت الى الارتفاع في عام 2008 لتسجل نهاية العام ما قيمته 8.5 مليون دينار مرتفعة بذلك بنسبة 32.1%.

ومن أهم مصاريف الشركة التي كانت ذات تأثير على صافي أرباحها هي مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والاستهلاكات والاطفاءات:



مصاريف البيع والتوزيع:

والتي تحتوي على الرواتب والإيجارات والتنقلات والكهرباء والدعاية والإعلان.... الخ إلا أن الرواتب والأجور هي أكبر بند تحتويه وهي ذات الأثر الأكبر على قيمة مصاريف البيع والتوزيع لدى الشركة خلال سنوات الدراسة، وقد ارتفعت قيمة الرواتب طوال سنوات الدراسة لارتفاع عدد الموظفين هذا من ناحية ولارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الرواتب بشكل عام من ناحية أخرى هذا بالإضافة إلى سياسة إدارة الشركة في ضم صغار الموظفين إلى برامج المكافآت والحوافز في الشركة لدعم روح الانتماء والعمل لديهم.

وارتفعت قيمة مصاريف البيع والتوزيع خلال عام 2006 لتصل في نهاية العام إلى ما قدره 997 ألف دينار مقابل 730 ألف نهاية عام 2005، وبالرغم من انخفاضها انخفاضاً ضئيلاً عام 2007 لتصل إلى 992 ألف إلا أنها ارتفعت خلال عام 2008 بنسبة 41.5% وتسجل نهاية العام ما قيمته 1.4 مليون دينار.

المصاريف الإدارية:

ارتفعت المصاريف الإدارية ارتفاعاً مستمراً طوال سنوات الدراسة حيث سجلت في نهاية عام 2005 ما قيمته 911 ألف دينار مقارنة مع 1.6 مليون دينار نهاية عام 2008 ومن أبرز البنود التي تأثر عليها هي بند الرواتب للأسباب التي تم ذكرها آنفاً في مصاريف البيع والتوزيع. ولكن لوحظ ارتفاع كبير في كل من بنود مصاريف السفر والتنقلات والإقامة في كل عام فقد بلغت خلال سنوات 2005 – 2008 ما قدره 36 ألف و 57 ألف و 87 ألف و 114 ألف على التوالي. كما لوحظ ارتفاع كبير في بند المصاريف الأخرى خلال عام 2008 فقد ارتفعت من 11 ألف دينار نهاية عام 2007 لتصل إلى 60.4 ألف دينار نهاية عام 2008، ومن الجدير ذكره ظهور بند جديد في ميزانية عام 2008 باسم مواد تالفة سجل قيمة 23 ألف دينار نهاية عام 2008 مقارنة مع 9 آلاف نهاية عام 2007.

صافي الأرباح:

بالنسبة إلى صافي الأرباح فإنه ناتج إجمالي الأرباح مطروحاً منه المصاريف الأخرى ومضافاً إليه الإيرادات الأخرى غير التشغيلية، وقد حققت الشركة صافي أرباح طوال سنوات الدراسة فقد بلغت 4.2 مليون، 5.2 مليون، 4.2 مليون، 5.6 مليون دينار على التوالي. ونلاحظ



انخفاضها خلال عام 2007 وذلك بسبب انخفاض قيمة مبيعات الشركة كما تم توضيحه سابقا في بند المبيعات.

النسب المالية الخاصة بربحية الشركة:

الجدول الرقم (3) يبين نسبة هامش الربح الإجمالي ونسبة هامش صافي الأرباح:

الجدول رقم (3)				
2008	2007	2006	2005	نوع النسبة
28.15%	29.56%	29.06%	30.13%	نسبة هامش الربح الإجمالي
18.62%	18.99%	20.40%	20.94%	نسبة هامش صافي الأرباح

نسبة هامش الربح الإجمالي والتي تقيس نسبة الأرباح المتأتية من نشاط الشركة التشغيلي، ونلاحظ هنا أن نسبة هامش الربح الإجمالي ظلت متقاربة بعض الشيء طوال سنوات الدراسة وقد بلغ معدلها في تلك السنوات 29.2%، وهذا يدل على أداء الشركة الجيد ومحافظة على كفاءتها في السوق. وبلغت نسبة هامش صافي الأرباح ما معدله خلال سنوات الدراسة 19.7% ونلاحظ من هنا الفرق الكبير بين النسبتين بما يعادل 9.5% بينهما بسبب المصاريف المتعلقة بالبيع والتوزيع والإدارية والاستهلاكات والاطفاءات.

الميزانية العمومية:

من خلال الاطلاع على الميزانية العمومية لشركة الأسواق الحرة الأردنية للأعوام 2005 ولغاية عام 2008 نلاحظ ما يلي:

الموجودات المتداولة:

تمثل الموجودات المتداولة ما نسبته 80.4% من مجموع الموجودات كمعدل عام خلال سنوات الدراسة أي ان موجودات الشركة ذات سيولة كبيرة وقد ارتفعت الموجودات المتداولة خلال عام 2006 لتصل إلى 14.3 مليون دينار مقابل 9.9 مليون دينار نهاية عام 2005 أي بنسبة ارتفاع 43.9% ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع كل من بند المخزون وبند الأرصدة المدينة الأخرى التي ارتفعت بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع قيمة تأمينات الكفالات وقيمة الإيرادات والفوائد المستحقة القبض، هذا بالإضافة إلى ارتفاع قيمة النقد بنسبة 61% خلال عام 2006، أما في عام 2007 فقد ارتفعت أيضا ولكن بنسبة أقل مقارنة مع عام 2006 لتصل نسبة

الارتفاع إلى 5.2% وتسجل نهاية العام ما قدره 15.1 مليون دينار بسبب ارتفاع كل من بندي الأرصدة المدينة الأخرى وبنء النقد لدى الشركة، فيما سجلت الشركة نهاية عام 2008 ما قيمته 17.5 مليون دينار مرتفعة بذلك بنسبة 16.1% نتيجة ارتفاع المخزون والنقد لدى الشركة بشكل رئيسي. ومن الجدير ذكره هنا ان الشركة تحتفظ بالنقد لدى البنوك بسعر فائدة بلغت 5.75% خلال عامي 2005 و 2006، فيما بلغت 6.84% خلال الأعوام 2007 و 2008.

المخزون:

يمثل مخزون الشركة ما نسبته 36% من الموجودات المتداولة خلال سنوات الدراسة، وهو يتكون من البضاعة (السلع الأجنبية والمحلية) الموجودة لدى الشركة والبضاعة بالطريق وهي تلك السلع التي تكون الشركة بصدد استلامها، كما أن الشركة تقوم بطرح مخصص بضاعة بطيئة الحركة من قيمة البضاعة الإجمالية، وقد ارتفعت قيمة المخزون خلال عام 2006 بنسبة 27.5% لتسجل نهاية العام ما قدره 5.3 مليون دينار، إلا أنها انخفضت خلال عام 2007 بنسبة 8.9% لتصل إلى ما قيمته 4.8 مليون دينار نهاية عام 2007 فيما وصلت إلى ما مجمله 5.8 مليون دينار نهاية عام 2008 مرتفعة بذلك بنسبة 19.4%.

النقد لدى الصندوق ولدى البنوك:

ينقسم النقد لدى الشركة إلى النقد الذي تحتفظ به الشركة في الصندوق والنقد الموجود لديها في البنوك ونلاحظ أن القسمين متساويين تقريبا طوال سنوات الدراسة مما يدل على أن الشركة وصلت إلى مرحلة النضوج ولا تمتلك أي فرصة استثمارية في الوقت الحالي والدليل على ذلك أن الشركة وصلت الى مرحلة توزيع جميع أرباحها تقريبا سنويا، وارتفعت قيمة النقد لدى الشركة بشكل مستمر طوال سنوات الدراسة لترتفع من 9.9 مليون دينار نهاية عام 2005 لتصل إلى ما قيمته 10.8 مليون دينار نهاية عام 2008.

أما بالنسبة إلى وضع سيولة الشركة فان والجدول رقم (4) يبين أهم النسب التي تتعلق بسيولة الشركة:



جدول رقم (4) أهم نسب السيولة				
2008	2007	2006	2005	نوع السيولة
7.4	7.0	5.3	10.1	نسبة التداول (مرة)
4.9	4.7	3.3	5.8	النسبة السريعة (مرة)

نسبة التداول التي تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وكلما كانت هذه النسبة أكبر من (2) دل ذلك على وجود أصول متداولة لدى الشركة تمكنها من سداد الالتزامات من ديون والالتزامات التي على الشركة. وقد بلغت معدل نسبة التداول خلال سنوات الدراسة ما نسبته 7.4 مرة وهي تعتبر نسبة تداول جيدة، ولكن نلاحظ انخفاضها بشكل كبير خلال عام 2006 إلى 5.3 مرة مقارنة مع 10.1 مرة نهاية عام 2005 بسبب ارتفاع بند الذمم الدائنة في ذلك العام بشكل ملحوظ حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى 415.5%. وبالنسبة للسيولة السريعة التي نستثنى من الموجودات المتداولة بند البضاعة والذي يعتبر البند الذي يحتاج إلى فترة أطول لتسييله مقارنة مع بنود الموجودات المتداولة الأخرى. وهو يعطي ضمانا أكبر من ناحية قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. ونجد أن نسبة السيولة السريعة لدى الشركة جيدة حيث بلغ معدل نسبة السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة ما نسبته 4.7 مرة. وتتمتع الشركة بقدرة جيدة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وإمكانية مواجهة الظروف الطارئة.

الموجودات غير المتداولة:

تحتوي الموجودات غير المتداولة على الممتلكات والمعدات والمشاريع قيد التنفيذ والموجودات غير الملموسة، ونلاحظ أن قيمة الموجودات غير المتداولة للشركة لا تتغير بشكل كبير خلال سنوات الدراسة وتراوحت بين 3 مليون و3.4 مليون دينار. وتمثل الموجودات غير الملموسة مجموع المبالغ التي قامت الشركة بدفعها للخزينة العامة مقابل منحها حق الانفراد في إقامة الأسواق الحرة في المعابر البرية والبحرية لمدة 10 سنوات على أن تلتزم الشركة بدفع 8% من إجمالي مبيعاتها كبديل لخدمات الخزينة العامة. أما بالنسبة إلى المشاريع قيد التنفيذ فهي تلك مشاريع التجديد والصيانة التي تقوم بها الشركة لفروعها المختلفة فقد قامت الشركة بتحديث سوق عمان والعمرى وسوق جسر الملك حسين هذا بالإضافة إلى ربط كافة الفروع إلكترونيا بالإدارة العامة.

المطلوبات المتداولة:

ارتفعت قيمة المطلوبات المتداولة خلال عام 2006 بشكل ملحوظ حيث وصلت نسبة الارتفاع الى 175% وتسجل ما قيمته 2.7 مليون دينار مقارنة مع 990 ألف دينار بالعام الذي سبقه نتيجة ارتفاع بند الذمم الدائنة بشكل كبير حيث ارتفعت من 403 آلاف دينار نهاية عام 2005 لتصل الى 2 مليون دينار نهاية عام 2006، وبعدها تراوحت قيمة المطلوبات المتداولة بين 2.2 مليون دينار و 2.4 مليون دينار، حيث تقوم الشركة بسدادها من النقد المتوفر لديها مما يقلل من حدة تذبذبها.

المطلوبات غير المتداولة:

وهي تتكون فقط من بند مخصص الالتزامات الأخرى والتي تمثل مخصص لمواجهة أي خسائر أو مطالبات أو قضايا على الشركة، وبقيت قيمة هذا البند ثابتة طوال سنوات الدراسة بقيمة 809 آلاف دينار.

ومن النسب التي تهتم المستثمر هنا هي نسبة العائد على الموجودات ومعدل دوران الموجودات الموضحان في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5)				النسبة
2008	2007	2006	2005	العائد على الموجودات
27.2%	22.6%	29.5%	31.4%	دوران الموجودات
1.5	1.2	1.4	1.5	

العائد على الموجودات:

وهي ناتج قسمة صافي الأرباح على إجمالي الموجودات وتدل على قدرة الشركة على الاستغلال الأمثل لموجوداتها في تحقيق الأرباح وقد سجلت الشركة ما نسبته 27.2% وهي نسبة جيدة جدا بالمقارنة مع نفس القطاع حيث بلغت نسبة القطاع 2.7%، ومن الجدير ذكره جاءت شركة الجميل للاستثمارات العامة بعدها في المرتبة الثانية لتسجل ما نسبته 22.92%.

والجدول رقم (6) يبين الشركات المدرجة في بورصة عمان ضمن قطاع الخدمات التجارية الذي تنتمي إليه شركة الأسواق الحرة الأردنية:



الجدول رقم (6) الشركات المدرجة في قطاع الخدمات التجارية			
اسم الشركة	مجموع الموجودات	صافي الأرباح الضريبية 2008	معدل العائد على الموجودات
الأسواق الحرة الأردنية	20,751,609	5,690,873	27.42%
الجميل للاستثمارات العامة	1,893,005	433,837	22.92%
المتخصصة للتجارة والاستثمار	4,254,000	293,188	6.89%
المركز الأردني للتجارة الدولية	7,324,193	422,413	5.77%
التسهيلات الأردنية	35,365,596	1,215,867	3.44%
إنجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	3,231,208	73,011	2.26%
بندار للتجارة والاستثمار	44,614,908	970,339	2.17%
نوبار للتجارة والاستثمار	489,440	8,466	1.73%
الأردنية للاستثمارات المتخصصة	15,782,880	218,330	1.38%
درويش الخليي وأولاده	41,814,095	456,556	1.09%
أوفتك للاستثمار	48,890,061	502,202	1.03%
الجنوب للإلكترونيات	69,184,396	46,595	0.07%
الأهلية للمراكز التجارية	60,718,758	(581,820)	-0.96%
الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة	5,131,865	(68,135)	-1.33%

دوران الموجودات:

وهي تدل قدرة الشركة على استخدام موجوداتها سواء المتداولة وغير المتداولة المتاحة في تحقيق المبيعات، كما أنها تقيس مقدار المبيعات لدى الشركة إذ تقاس المبيعات بحجم إجمالي الموجودات.

رأس المال وحقوق المساهمين:

يبين الجدول رقم (6) بند حقوق المساهمين متضمنا ما يحتويه من بنود بالإضافة إلى نسبة العائد على حقوق المساهمين

جدول رقم (6)				
2008	2007	2006	2005	حقوق المساهمين
5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	رأس المال المدفوع
3,444,835	2,854,455	2,422,241	1,876,900	الاحتياطي الإجمالي
2,676,402	2,086,022	1,653,808	563,126	الاحتياطي الاختياري
6,439,086	5,473,523	5,185,924	4,077,764	أرباح مدورة
17,560,323	15,414,000	14,261,973	11,517,790	مجموع حقوق المساهمين
32.15%	26.94%	36.77%	36.31%	العائد الى حقوق المساهمين %
3.51	3.08	2.85	2.3	القيمة الدفترية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ثبات رأسمال الشركة الذي بلغ خلال سنوات الدراسة على 5 مليون دينار، كما نلاحظ ارتفاع بند حقوق المساهمين بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة العائد إلى ارتفاع كل من الاحتياط الإجباري والاختياري بالإضافة إلى الأرباح المدورة. ومن النسب التي تهتم المستثمرين هي نسبة العائد على حقوق المساهمين التي تقيس كفاءة الشركة في إدارة أموال المساهمين، ونلاحظ عند الاطلاع عليها خلال سنوات الدراسة إنها تراوحت بين 36.3% و 36.8% ما عدا عام 2007 حيث انخفضت صافي أرباح الشركة عن العام السابق وارتفاع بند حقوق المساهمين بنفس الوقت.

التحليل الفني:



ومن خلال الاطلاع على الرسم البياني لمؤشرات الفنية لحركة سعر السهم خلال الثلاث سنوات الماضية أن سعر سهم الشركة يأخذ الاتجاه الصعودي ليصل الى حاجز المقاومة 8.75 دينار ولكن يجب أن يكون مدعوم بحجم تداول كبير وإذا استطاع اختراقه سيصل الى الحاجز التالي الذي يتمثل عند مستوى 8.98 دينار ويليه مستوى 10 دنانير، أما بالنسبة لحواجز الدعم في الثلاث السنوات الماضية كانت 8.3 دينار ويليه مستوى 8.1 مع العلم أن أقل مستوى وصل إليه سعر السهم في تلك الفترة هو 7.5 دينار مقابل أعلى مستوى عند مستوى 10.47 دينار.

الأسهم الحرة المتاحة للتداول:

الجدول رقم (7) يبين أسماء أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى المساهمين اللذين يملكون أكثر من 5%، وقد بلغت نسبة الأسهم الحرة للشركة 19% من رأسمال الشركة أي أن عدد الأسهم المتاحة للتداول في السوق حوالي 950 ألف سهم.

جدول رقم (7)		
النسبة %	الجنسية	اسم المستثمر
56.493	الأردنية	مؤسسة الضمان الاجتماعي
13.84	الأردنية	الشركة الأردنية للاستثمارات المشتركة
9.97	الأردنية	البنك الاستثماري
0.354	الأردنية	شركة سعد ابوجابر وأولاده
0.24	الأردنية	الهيثم عبد المجيد مصلح المجالي
81.011		المجموع

القيمة العادلة:

Div/P	P/B	P/E	
2.75	1.62	29.36	قطاع الخدمات
8.5	8.5	8.5	سعر الإغلاق 2009-05-04
11.76%	2.42	7.52	JDFS
1.99	5.69	33.18	القيمة العادلة للشركة
	13.62		معدل القيمة العادلة للشركة خلال سنوات الدراسة



الخلاصة:

يعتبر الاستثمار في شركة الأسواق الحرة الأردنية استثمار طويل الأجل، حيث تقوم الشركة بتوزيع أرباح نقدية في كل عام وبنسب مختلفة هذا بالإضافة إلى التداول الضعيف على السهم بسبب عدم تجاوز الأسهم الحرة للشركة القابلة للتداول ما نسبته 20% وبالتالي لا يمكن اعتباره من أسهم المضاربة. وقامت الشركة بتوزيع أرباح نقدية متنامية طوال سنوات الدراسة، وسعرها في السوق أقل من السعر العادل لها حيث وصلت نسبة التوزيع الى 100% لعام 2008 أي 88% تقريبا من أرباحها لذلك العام. أما بالنسبة لاحتكارها للأسواق الحرة في الأردن وانفرادها في السوق إلا انه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الامتياز قد مدد بقرار من مجلس الوزراء خلال عام 2009 لمدة عشرة سنوات. وينصح بشرائه في الوقت الحالي.

إن التحليل والآراء والمقترحات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة أعدت لغايات استرشادية فقط ولتوفير المعلومات التي تساعد القارئ في اتخاذ القرار وليس حثه على اتخاذ قرار معين يتعلق بشراء أو بيع سهم شركة معينة أو جزء من محفظة الأسهم المملوكة له أو التي يديرها. علماً بأن هذه المعلومات أعدت في تاريخ معين وجزء منها قابل للتغير على ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وظروف بورصة عمان سوق الأوراق المالية بشكل خاص. إن شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية م.ع.م. ممثله برئيس وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها بشكل عام لا يتحملون أية مسؤولية تجاه أي كان من جراء تقديم هذه المعلومات خصوصاً وإن رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها هم أعضاء في مجالس إدارة لشركات مساهمة عامة عديدة وقد يمتلكون أسهماً في هذه الشركات.

